النموذج التركي في المنطقة العربية بين آليات البناء وأسباب التراجع

أ/مراد شحماط

ملخص الدراسة:

تعرف السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من التحول الواضح عن مسارها التقليدي، ويبدو هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات التي طرأت على سياق هذه السياسة منذ 2002، وعلى نحو يشي بحدوث نوع من التغير استجد على أولوياتها، بل وطال جملة المبادئ التي طالما ارتكزت إليها تقليدياً، فالمتتبع لهذه السياسة يدرك دونما عناء أنها خرجت عن طورها المعهود الذي أراده لها مؤسس الجمهورية "أتاتورك" على أسس علمانية موجهاً دفتها صوب الغرب.

ومع مطلع الألفية الثالثة ومنذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى سدة الحكم عام 2002 أصبحت السياسة التركية أكثر انفتاحاً على الشئون الدولية بعامة وعلى المحيط العربي الإسلامي على وجه الخصوص، وهي السياسة التي يرى فيها الباحثون أنها نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا قيد البحث يقوم على ثلاث مبادئ هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام، ويرى هؤلاء أن هذا النموذج يمكن أن يشكل خريطة طريق للأنظمة العربية عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبراغماتية والاعتدال، كما يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة والغرب عنها، وتسعى إلى تعميم تجربتها، **فهل هناك تغير في الموقف التركي تجاه المنطقة العربية أم أن ما يحدث هو نتاج لخط ونهج تركي في سياستها الخارجية يتواءم مع النهج القديم؟ وهل ستنجح تركيا بأن تكون النموذج المنشود للدول والشعوب العربية؟**

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، التغير، العثمانية الجديدة، النموذج التركي، المنطقة العربية

Abstract:

Turkish foreign policy tends to have a blatant change during the last years .This change is noticeable through the analysis of the attitudes and directions that occurred in this policy since 2002 ،and that indicate the change in the priorities and the principles on which its foreign policy was based traditionally. Observers of this policy can easily notice how it went out of the usual framework of Secular state established by the Founder of the Turkish State "Atatürk" who followed the Western models.

Turkish foreign policy became open on international affairs in general and on Arab Islamic World in particular with the arrival of the Islamic-rooted Justice and Development Party to the rule at the beginning of this third millennium. Analysts think that this policy succeeded to make the Turkish political system ،which is based on the three principles of democracy ،secularism and Islam a model to be studied. They also think that this model can be taken as a road map for Arab regimes on how they can deal with internal circumstances in their countries through realism ، pragmatism and moderation. This is the model sought by the United States and the western countries that want it to be generalized.

This study aims to answer the following question: **will Turkey succeed to be the model Sought by Arab countries and peoples?**

Keywords: Turkish foreign policy ،change, new Ottomans, the Turkish model,the Arab zone.

ستحاول هذه الدراسة الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

مقدمة:

أولا: النموذج التركي "المفهوم والخصائص"

ثانيا: عوامل جاذبية النموذج التركي

ثالثا: تحديات النموذج التركي

رابعا: مستقبل النموذج التركي في المنطقة العربية

خاتمة

مقدمة:

تشهد السياسة الخارجية التركية منذ سنوات حالة من التحول الواضح عن مسارها التقليدي، ويبدو هذا التحول جلياً من خلال استقراء جملة المواقف والتوجهات التي طرأت على سياق هذه السياسة منذ 2002، وعلى نحو يشي بحدوث نوع من التغير استجد على أولوياتها، بل وطال جملة المبادئ التي طالما ارتكزت إليها تقليدياً، فالمتتبع لهذه السياسة يدرك دونما عناء أنها خرجت عن طورها المعهود الذي أراده لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال (أتاتورك) منذ عشرينيات القرن الماضي[1]، حين سعى إلى التملص من ميراث عثماني تراكم عبر ما يقارب سبعة قرون مؤسَساً على فكرة الجامعة الإسلامية دون اعتبار لعوامل الجنس أو اللغة، وعوضاً عن ذلك شرع في بناء الجمهورية التركية الوليدة على أسس علمانية موجهاً دفتها صوب التغريب والتأريب، وفي ذات الوقت قلص إلى حد كبير من انغماس البلاد في الشؤون الدولية، كما حرص بحزم على عزلها عن محيطها العربي الإسلامي، وعلى هذا النهج الكمالي الصارم سار خلفاء أتاتورك من قادة تركيا العلمانيين لعقود عديدة على هدى من تعليماته، والتي اعتبروها نصوصا مقدسة لا تقبل التشكيك أو النقد ويتعين تطبيقها بحذافيرها دون تحريف أو نقصان.

غير أنه وبحلول عقد التسعينيات من القرن المنصرم مع وصول تورجوت أوزال * إلى سدة الحكم في أنقرة، شرع رئيس الوزراء التركي الجديد في انتهاج سياسة أكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، إلى الحد الذي دفع البعض لوصف السياسة التركية بـ "العثمانية

الجديدة، وذلك على الرغم من أن "أوزال" ظل ممسكا بتوجهات علمانية أتاتورك.

على هذا المنوال الانفتاحي ذي الصبغة العلمانية عبرت السياسة الخارجية التركية عقد التسعينيات، لتكون مطلع الألفية الثالثة سياسة أكثر انفتاحاً على الشؤون الدولية بعامة وعلى المحيط العربي الإسلامي على وجه الخصوص، وتلك هي المرحلة التي تمر بها هذه السياسة منذ وصول حزب العدالة والتنمية ذي الجذور الإسلامية إلى الحكم منذ عام 2002.[2]

والتي يرى فيها الباحثون أنها نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا قيد البحث يقوم على مبادئ ثلاث هي: الديمقراطية والعلمانية والإسلام، ويرى هؤلاء أن هذا النموذج يمكن أن يشكل خريطة طريق للأنظمة العربية عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبراغماتية والاعتدال، كما يمثل نموذجا للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة والغرب عنها، وتسعى إلى تعميم تجربتها[3].

وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

هل هناك تغير في الموقف التركي تجاه المنطقة العربية أم أن ما يحدث هو نتاج لخط ونهج تركي في سياستها الخارجية يتواءم مع النهج القديم؟ وهل ستنجح تركيا بأن تكون النموذج المنشود للدول والشعوب العربية؟

".... إن تركيا لن تدير ظهرها إلى العالم العربي مرةً أخرى ولن تفرط في قضية فلسطين ولن تتخلى عن فك الحصار عن قطاع غزة فماضيها وحاضرها ومستقبلها مرتبط بالشرق الأوسط...." - أحمد داوود أوغلو-

أولا: النموذج التركي "المفهوم والخصائص":

لقد وجد الغرب في التجربة التركية التي توفق بين القيم الغربية الديمقراطية والعلمانية من جهة، والقيم الإسلامية من جهة أخرى، فرصة يمكن اختبارها في الفضاء السياسي والتوقف عندها، إذ يمكنها إذا نجحت من أن تكون مثالا يحتذى به من قبل دول الشرق الأوسط والمنطقة العربية، خاصة أنها بدأت تغري قطاعات واسعة من نخب المنطقة، بإسلامييها وعلمانييها على السواء[4]، حيث يرى العلمانيون أن بإمكان التجربة التركية حماية القيم العلمانية والديمقراطية رغم الصعود الإسلامي، الذي عادة ما يثير المخاوف والقلق، كما يجتذب المثال التركي الحركات الإسلامية، التي تعتقد أنها تعاني الإقصاء والتهميش في علاقتها مع الأنظمة السياسية في المنطقة، بسبب النظر إلى هذه الحركات على أنهم خطر على الدولة والمجتمع على السواء[5]، في هذه المفارقة تكمن التجربة التركية ذات الوجهين:

الأولى: هي أنها البلد الإسلامي الوحيد الذي تبنى النهج العلماني رسميا في الدولة بإيديولوجية صريحة، أوصلت على إثرها حزب ذي مرجعية إسلامية إلى السلطة عبر انتخابات نزيهة وديمقراطية اعترف بنتائجها الخصوم قبل الحلفاء.

والثانية: هي كيف تمكن حزب سياسي ذو خلفية دينية من قيادة تركيا بنجاح "بمتناقضاتها داخليا وبمتناقضات علاقاتها خارجيا" [6]، وأن تصبح لاعب إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، وهل ذلك نتيجة تغير في النظام السياسي أم بسبب سعيها للتكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية من حولها؟

مفارقة جعلت من هذه التجربة مادة للتأمل والدراسة لاستخلاص النتائج والعبر في العالمين العربي والإسلامي، حتى أصبح يطلق عليها مفهوم النموذج التركي، ففوكوياما في مقال له في ديسمبر 2001 قال أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي لها إشكالية مع العالم الغربي الحديث داعيا الدول الإسلامية إلى تبني النموذج التركي، نفس الشئ ذهب إليه "بول وولفويتز*" في محاضرة له في مارس 2002[7]، ما يدفعنا أولا إلى محاولة توضيح وفهم معنى النموذج.

مفهوم النموذج:

النموذج هو نقل خبرة من بيئة أصلية إلى بيئة أخرى على أمل تحقيق نفس الأهداف، ويقصد به إمكانية استخلاص دلالات خبرة إقليمية وتطبيقها في بيئة إقليمية أخرى، وذلك بافتراض أن الخبرة الأولى هي خبرة ناجحة وبالتالي فهي "نموذج "[8]، بمعنى المحاكاة أو النقل والاستنساخ، مع مراعاة ضرورة استمراريته لفترة من الزمن تسمح بالحكم عليه والترسخ في البيئة التي نشأ فيها وبالتالي إمكانية الاستفادة منه.

خصائص النموذج التركي:

يوجد اختلاف حول مفهوم موحد للنموذج التركي وتحديد مكوناته وعناصره الأساسية، لكن يتفق في الغالب على أن تركيا نموذج لاعتبار توافق ورواج العلمانية داخل مجتمع مسلم، الديمقراطية القائمة على التعددية الحزبية في دولة للمؤسسة العسكرية فيها الكلمة الفصل، الموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي، الاندفاعة الاقتصادية.

أ- نموذج للعلمانية الإسلامية:

".... **إن تركيا استطاعت أن تحقق ما اعتبره الناس مستحيلا، ألا وهو التوازن بين الإسلام والديمقراطية والمعاصرة، فحكومة حزب العدالة والتنمية أثبتت أن الشخص المتدين يمكنه حماية فكرة العلمانية، وحزب العدالة والتنمية ليس حزبا للمتدينين فقط لكنه حزب غالبية الأتراك، إننا نقف ضد القومية العرقية، والإقليمية الضيقة، والتعصب الديني، فتركيا بديمقراطيتها يمكن اعتبارها مصدر إلهام لبقية العالم الإسلامي** ...."- **اردوغان** - [9].

نجحت تركيا في تكريس هوية إسلامية معتدلة تصالح فيها الإسلام مع الحداثة والعلمانية على الصعيد الحضاري، حيث حقق حزب "العدالة والتنمية" قطيعة أبستيمولوجية مع الإيديولوجيا الإسلامية التقليدية، على الرغم من أنه لا يفصل الدين عن المجتمع، فقد تبنى برنامجا سياسيا خالصاً يلتزم التقاليد العلمانية، وقدم نفسه حزباً ديمقراطياً إسلامياً، على غرار الديمقراطيين المسيحيين في أوروبا [10] وعلى الرغم من أن إسلامية "حزب العدالة والتنمية" كانت خيار الناخب التركي في مواجهة سيطرة وتسلط المؤسسة العسكرية العلمانية، فإن دراسة أعدها معهد "بيو" الأميركي، ونشرت العام 2013، بيّنت أن نسبة من يؤيد تطبيق الشريعة لم تتعد في تركيا 12٪ مقارنة بـ 84 ٪ في باكستان و74٪ في مصر مثلا [11] .

فقد أكد قادة حزب العدالة والتنمية في العديد من المناسبات التزامهم بالعلمانية إضافة إلى إبراز أهمية المكون العلماني كأحد عناصر المثال التركي، مع ضرورة مراجعة مفهوم العلمانية بحيث لا يساء استخدامه على نحو ينتهك الحقوق الأساسية للأفراد، لذلك فرؤية الحزب تقوم على تقويم العلمانية بالاعتماد على المعايير الديمقراطية "سمو المبادئ الديمقراطية على العلمانية" سيما المتعلقة باحترام الحقوق والحريات الأساسية .

بالموازاة مع ذلك يرفض حزب العدالة والتنمية إقحام الدين في السياسة، انطلاقا من أن تحويل الدين إلى أداة في السياسة أو تبني إقترابات إقصائية في السياسة باسم الدين هي أمور تضر بالعملية السياسية وسمعة التعددية السياسية كما تضر الدين ذاته[12].

ب – نهج ديمقراطي متعدد في مواجهة تقاليد المؤسسة العسكرية:

نجحت تركيا في حل إشكالية الممارسة السياسية خاصة مع التيار الإسلامي ضمن إطار ديمقراطي تعددي، من دون إقصاء أو السماح لبعض العناصر أو القوى التي تتخذ منه مرجعية لاحتكار السلطة، حتى وصلت إلى ضبط وتقييد دور الجيش في الحياة السياسية بصفته حاميا للدستور والشرعية لا حاكما مباشرا[13]، ولا حتى معارضا إنقلابيا عليها، ومن ثم فالتجربة التركية تقدم ردا يدحض نظرية التعارض المطلق ما بين الإسلام والديمقراطية والحداثة، وتصبح تدخلات الجيش والمؤسسات العلمانية ضد العملية

السياسية مرفوض، لأنها تنقص من ديمقراطية النظام التركي ومن ثم تخصم من جاذبية نموذجه[14].

وبهذا المعنى فإن هوية حزب العدالة والتنمية يتم تحييده، ليصبح النموذج الأساسي الذي تقدمه تركيا هو انفتاح النظام السياسي أمام مشاركة مختلف القوى السياسية[15].

ج – الموازنة بين التوجهين الغربي والشرقي:

لقد تخلى الأتراك الجمهوريون منذ 1923 حتى عن اسمهم السابق " العثماني" لمصلحة مشروع ثقافي يختلف أشد الاختلاف عن السابق، يحكمه برنامج للتوافق مع الغرب، يسعى لإدماج الثقافة الأوروبية لتحديث تركيا[16]. رغم أن شرعية النظام تأسست على حربه مع الغرب والتعامل معه كعدو ومصدر تهديد وكنموذج في نفس الوقت، ولحل هذا التناقض طور الكماليون فلسفة ادعت أن إجراءاتهم الراديكالية لتحديث تركيا لا تعني افتقاد تركيا للحضارة، بل هي سعي للعودة بالأمة التركية إلى جذورها الحضارية وفي هذا الإطار تم تهميش الإسلام تدريجيا بوصفه عقبة رئيسية أمام نموذج التحديث، ورؤوا أن الحضارة الأوروبية هي حضارة العالم التي ينبغي أن تتحول إليها كل الأمم بوصفها إنجازا جماعيا للإنسانية، إلا أن هذا التوجه غربا لازمه توجس وعدم ثقة أكدته مماطلات أوروبا لها في مسألة الانضمام إلى عضوية الإتحاد الأوروبي، ما جعل الأتراك يفقدون شيئا فشيئا الأمل في الدخول إلى النادي الأوروبي ويراجعون حساباتهم، وتيقنوا أنهم لن يحصلوا من الغرب أكثر مما حصلوا عليه، وهو ما عمل عليه حزب العدالة والتنمية والذي يرى ضرورة الوصل مجددا مع الوطن العربي والمحيط الإقليمي وهي الإستراتيجية التي عمل على تجسيدها، إضافة إلى التوافق التركي الداخلي حول قضية المشاركة الإستراتيجية مع العرب استنادا إلى أن العلاقات العربية التركية تقوم على أسس ثابتة تعكس مصالح وحضارة الطرفين بالاستفادة من أهمية الموقع وإرث التاريخ وشبكة المصالح المتبادلة [17]، فانخرطت في حل قضايا ومشاكل المنطقة إضافة إلى الدفع بعجلة المبادلات التجارية بوتيرة متسارعة جدا.

بيد أن خلاصة أهم مكونات خريطة أولويات السياسة التركية في واقعها الراهن هي: التشابك وقابلية التعايش والتغير.

ثانيا: عوامل جاذبية النموذج التركي:

".... إن تركيا في منطقتها ستكون دليلا هادئا ضد اللااستقرار وقوة دافعة للتطور الاقتصادي وشريكا يعتد به لضمان الأمن، ..... التجربة التركية تمتلك بالفعل مادة يمكن أن تستخدم كإلهام للشعوب والمجتمعات الإسلامية الأخرى..."[18] أردوغان في رده على سؤال حول ما إذا كانت تركيا ستنجح بأن تكون نموذج للدول والشعوب العربية الأخرى.

1- في المجال السياسي ودفع عملية التحول الديمقراطي:

إدراكا من رؤية حزب العدالة والتنمية بان تركيا لا تستطيع ان تؤدي دوراً إقليميا ما لم تؤمن الداخل التركي، تبنى الحزب الشعار الذي أطلقه أتاتورك "من دون السلام في الداخل لا يمكن تحقيق سلام مستدام في الخارج"، ويبدو ان حكومة أردوغان التي حققت تقدما بارزاً في الخارج مصممة على تحقيق الجزء الأول من المعادلة حتى لو أدى ذلك إلى معركة مع منتقديها في الداخل[19]، دخلت على إثرها العلاقات المدنية العسكرية التركية فترة جديدة، تراجع فيها النفوذ السياسي للجيش وأظهر أن العلاقات المدنية العسكرية التركية تتحرك نحو نموذج أكثر ديمقراطية.

وأخرى تتعلق بالعزم على حلّ القضية الكردية سلميًّا من خلال الحلّ السياسي الديمقراطي، فالطريقة التي تعامل بها الجيش مع إرهاب حزب العمال الكردستاني أضرت الحياة السياسية والاقتصادية التركية لعقود[20]، فجاءت الإجراءات الإصلاحية التي أعلنت عنها حكومة اردوغان والتي تنص على السماح ببث برامج باللغة الكردية عبر الراديو والتلفزيون، والسماح للأحزاب السياسية الكردية كحزب التجمع الديمقراطي

الكردي باستخدام لغتهم خلال الحملة الانتخابية وإعادة الأسماء الكردية إلى المناطق الكردية التي سبق أن استبدلت بأسماء تركية.

إصلاحات داخلية متنوعة كانت محل ترحيب وإشادة من قبل الولايات المتحدة، تساعد ان تكون نموذجاً للدول الإسلامية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان ذلك على لسان الرئيس الأمريكي السابق جورج ووكر بوش لدى حضوره قمة حلف شمال الأطلسي في اسطنبول في جوان 2004 بقوله " ...إنني اقدر كثيراً على سبيل المثال إن بلدكم قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية...."[21].

ويسعى المسؤولون الأتراك من وراء القيام بالإصلاحات إلى تحسين سجل تركيا في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية إلى الإيفاء بالشروط التي يطالب بها الاتحاد الأوربي لتحقيق الحلم التركي في الانضمام إليه.

وهذا ما نجده حاضراً في تصريحات "احمد داود اوغلو" رئيس الوزراء الحالي " وزير الخارجية السابق" بقوله "....إن تركيا هي البلد الوحيد التي تستطيع أن تتحدث عن المنطقة في أوروبا من حيث قيم الديمقراطية والحرية....."[22].

2- في الشأن الاقتصادي:

مر الاقتصاد التركي بمرحلة صعبة عرف خلالها حالة من الركود والتضخم والبطالة وذلك سنوات التسعينات من القرن الماضي، خاصة من جراء الحصار الاقتصادي على العراق بسبب وقف عائدات مرور النفط العراقي عبر أراضيها، الأمر الذي انعكس سلبا على أداء الاقتصاد التركي وجعلها تعيش أزمة اقتصادية خانقة.

وعليه فقد كان الوضع الاقتصادي المتردي في تركيا أولى التحديات التي واجهت حزب العدالة والتنمية عند تسلمه السلطة، حيث استطاع الحزب عبر السياسة التي انتهجها النهوض بالاقتصاد بعد عقود طويلة من التأرجح، وحقق أداء قويًّا على مدى السنوات العشر الماضية، وتحسن بشكل ملحوظ بحسب عدة مؤشرات، هذه التحسنات بلا شك تعود بشكل كبير لمستويات الاستقرار السياسي والاقتصادي العالية، وبنية تركيا السكانية، وقدرات وأنشطة القطاع الخاص، إلى جانب ثقة تركيا بنفسها إقليميًّا[23].

وحسب الأرقام الرسمية فان الدخل القومي التركي بلغ 143 مليار دولار عام 2003 وارتفع عام 2004 إلى 180 مليار دولار ليصل إلى 400 مليار دولار عام 2006.

أما معدل النمو الاقتصادي الذي كان عام 2001 سلبي قدره (- 9.5) بالمئة ارتفع عام 2002 ليصل الى 7.9 بالمئة، فيما سجل عام 2004 رقما قياسيا إذ ارتفع الى 9.9 بالمئة وفي عام 2006 بلغ معدل النمو 6 بالمئة.[24]

كما تراجع معدل التضخم من 88.6 عام 2001 الى 9.6 بالمئة عام 2006 ووصل عام 2005 هذا المعدل الى 2.7 بالمئة فقط.[25]

كما ارتفع معدل الدخل الفردي من (2589) دولار للفرد منذ مجيء حزب العدالة والتنمية الى حدود (5700) دولار.[26]

ومما لاشك فيه ان الاقتصاد التركي هو احد العوامل التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي الذي كان سائداً قبل 90 عاماً ففي عام 2006 حققت تركيا المركز الـ 18 للدول الأعلى نمواً في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي.[27]

وبات يشكل الاقتصاد الإقليمي الأكثر ديناميكية وإذا ما أضيف إلى كل ذلك موقع تركيا الجغرافي ودوره، كون تركيا تضم اكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم يقودنا إلى أن الدور التركي الإقليمي سيتصاعد حتما لاستعادة حالته التاريخية ولو بشكل بطيء.

هذا التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي لابد أن ينعكس ايجابيا على أداء دورها على الصعيد الداخلي حيث يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تثبيت دعائم نفوذه،

ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي اكبر يكون العامل الاقتصادي القاطرة التي تحركه.

3- في المجال الثقافي:

لقد استطاعت تركيا أن تتحول بنجاح من إمبراطورية قائمة على أساس الدين إلى دولة قومية حديثة مع فصل قوي بين الدين والدولة، وزيادة في وسائط التعبير الفنية المتبعة، فخلال السنوات الأولى للجمهورية، استثمرت الحكومة كمية كبيرة من الموارد في السينما والفنون الجميلة، مثل المتاحف والمسارح ودور السينما وقد لعبت العوامل التاريخية المختلفة دورا هاما في تحديد هوية تركيا الحديثة، والتي هي نتاج جهود لتكون تركيا الحديثة دولة "غربية"[28]، مع الحفاظ على القيم التقليدية الدينية والتاريخية.

الدور المقبل لتركيا الجديدة لن يعتمد على القوة الصلبة وحدها، بل ان أهم مفصل فيه كما يبدو سيكون في كفاءة استخدام القوة الناعمة من خلال الدبلوماسية الناعمة والدبلوماسية الشعبية والثقافة والإعلام[29]، والمهمة التركية لن تكتفي برسم صورة جديدة للأتراك ودولتهم بل ستتجسد في نشر قيم سياسية وثقافية جديدة تدشن البنية التحتية للشرق الأوسط الجديد الذي يعتقد الكثيرون أنه فكرة قيلت وتوقفت، كما عملت على تسويق نمط حياة جديد وسط المجتمعات العربية يجمع بين التقاليد الإسلامية والقيم الغربية بالإضافة إلى الترويج لقيم سياسية جديدة، خاصة إذا ما علمنا أن تجربة الإسلاميين الأتراك في الحكم تثير إعجاب نخبة واسعة من قادة الرأي وحتى داخل المجتمعات السياسية العربية.

4- في المجال الأمني العسكري:

شكل موضع الجيش في الحياة السياسية التركية مصدر إعجاب للعديد من المتابعين، فقد كان منذ البداية المؤسسة الأكثر حداثة، وكان وجوده في حلف الناتو ضمان لاستمرارية حداثته، كما لعدم انحراف الدولة التركية عن المسار التحديثي من جهة أخرى[30].

كذلك يمكن القول أن ارتباط الجيش التركي بمنظومة فوق وطنية قد منحته استقلالية مهمة لجهة دوره في التجاذبات السياسية الداخلية، وحتى في الأوقات التي تدخل فيها الجيش كقوة قمع داخلية لم يكن أداة انقلابية لتغليب مصلحة فئة معينة وتأييدها، بل تدخل وفقا لعقيدته المتمثلة بالحفاظ على الجمهورية التركية حسبما تنص عليه الضوابط الدستورية[31](*)، وبذلك فالمؤسسة العسكرية حفظت لنفسها دورا رقابيا وتنفيذيا في الحياة السياسية عبر ما يعرف بمجلس الأمن القومي التركي، ويمارس نفوذا واسعا في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد أتاتورك.

ثالثا: تحديات النموذج التركي:

يواجه النموذج التركي في المنطقة العربية العديد من التحديات يمكن إجمالها في:

أ- تحديات داخلية تركية:

لقد حققت سياسة تعدد البعد لتركيا في مختلف المجالات العديد من المكاسب، إلا أن الانقسامات الداخلية التركية، إن لم تكن تعيق هذا الدور وتهدده، فإنها تحول دون تقدمه بزخم أكبر مما هو عليه الآن، وفي حالة تفاقم التجاذبات الداخلية فإن المبادرات التركية في الخارج تتراجع، وقد تعاني الجمود. من قبيل المشكلة الكردية، واستمرار الحساسيات العلمانية- الإسلامية، وعدم رغبة القوى العلمانية المتشددة وخاصة المؤسسة العسكرية، في المزيد من التورط في قضايا ومشاكل المنطقة العربية، هي عوامل معيقة لمزيد من فعالية الدور التركي في المنطقة[32].

- إحساس تركيا بوجود فائض قوة لديها وفائض ثقة بالنفس وهو ما دفعها للتصدي لملفات أكبر من قدرتها الفعلية على القيام بها، ما أوقعها في ارتباكات وإخفاقات في أكثر من ملف، ليبيا، مصر وسوريا، فائض القوة هذا جعلها أحيانا تمارس سياسة اللعب على توازنات القوة بين الدول العربية كما داخل كل

دولة، ما اعتبر بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهو ما شكل آثار سلبية على صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

- أن النموذج التركي نفسه لم يكتمل بعد، وأمامه تحديات وصعوبات كثيرة ولاسيما فيما يتعلق بالمسألة الاثنية والمذهبية، واتخاذ النموذج التركي مثالا قد يكون مؤذيا للنموذج التركي نفسه وعائقا أمام استكمال تجربته [33].

ب- التحديات الخارجية:

تتعدد التحديات التي تواجهه الحكومة التركية على الساحة الخارجية، بفعل سياساتها الخارجية ولعل خسارة تركيا لعضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي أحد المؤشرات التي توضح ذلك، هذا بالإضافة إلى ما تشهده علاقات تركيا مع دول الإقليم من توترات وصراعات بفعل سياسات تركيا على مسرح العمليات الإقليم.

وقد ترتب على ذلك أن تضررت الصورة النمطية لتركيا على مستوى الإقليم، بفعل سياسات الدعم والمساندة لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وعلى مستوى الإقليم، وهو الأمر الذي جعل تركيا وفق بعض الاتجاهات لا تختلف عن إيران كونها تدعم تنظيمات محلية داخل العديد من الدول العربية، بغرض تمديد النفوذ والسيطرة على بعض الجماعات داخل الدول العربية[34].

وقد ساهم في تضرر صورة تركيا الخارجية موقفها الداعم للتيارات الإرهابية على الساحة السورية وفي العراق، وتسهيل عملية عبور المقاتلين عبر حدودها مع الدولتين، والتلكؤ في دعم التحالف الإقليمي-الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، هذه العوامل أسهمت في تراجع الحديث عن "النموذج التركي" على المستوى الأكاديمي والإعلامي والشعبي، ولم تعد تركيا على المستوى الرسمي تشكل نموذج بالنسبة لدول المنطقة وإنما في أغلب الأحيان تمثل عبء إقليمي، ما قد يفضي إلى مخاطر محدقة بـ"قوة تركيا الناعمة" التي استثمرت فيها كثيرا، بكونها دولة ديمقراطية لا تتدخل في شئون الدول الأخرى، دفع بعض القوى التركية للحديث عن ضرورة إجراء إصلاحات عاجلة في مسار سياساتها الخارجية، والعمل دوليا على إعادة تحسين صورتها.

- الاضطراب السياسي في المنطقة والذي أدى إلى زيادة الشقاق بين الأطراف الإقليمية، ومهد الطريق لعداء استراتيجي جديد بين الأطراف الإقليمية مثل مصر، السعودية وإيران[35]، ما ترك آثارا سلبية على أشكال الانخراط التركي على المستوى الإقليمي.

رابعا: مستقبل النموذج التركي في المنطقة العربية:

برغم الحقيقة القائلة بان العالم العربي تنقصه آليات موجودة ومتاحة في تركيا، فهناك عوامل تجعل النموذج التركي قابلا للتطبيق، فالنموذج التركي يفترض إمكان توظيف الديمقراطية بأي بلد عربي مسلم، وأن المحافظين يمكن أن يصبحوا ديمقراطيين بشكل فاعل، ويدعموا الديمقراطية والنمو الاقتصادي والحقوق والحريات، بعبارة أخرى وبغض النظر عما إذا كان هذا النموذج ملائما كلياً للعالم العربي، فإنه يبقى نموذجا ملهما لبقية دول المنطقة، كذلك لو أخذنا في الاعتبار مناقشة مسألة "العجز الديمقراطي" فيما يخص الدول العربية بالأكاديميات الغربية ودوائر الإعلام، يبرز النموذج التركي ملائما لأنه النموذج الوحيد المبرهن على خطأ وجهة النظر القائلة بأن الإسلام والديمقراطية لا يتفقان.

ورغم صعوبة استشراف مستقبل الدور التركي في ظل ظروف عدم اليقين والتغيرات المتلاحقة والمستمرة التي تشهدها المنطقة ودولها، فإنه يمكن طرح ثلاث تصورات أساسية لمستقبل هذا الدور النموذج[36]:

أ- استمرار الوضع القائم:

هذا التصور لا يفترض حدوث تحولات جذرية داخل تركيا أو في المنطقة العربية، إذ يقوم على افتراض استمرار الأوضاع نسبيا وعدم حدوث إصلاحات سريعة وجذرية في الوطن العربي، بل استمرار الأزمات الداخلية والبينية والتدخلات الخارجية بما يفسح المجال

لاستمرار الأدوار التركية، مع افتراض استمرار استقرار الداخل التركي.

والذي سيكون الدور التركي فيه محدودا على القيام بدور فاعل في القضايا الكبرى، وهذا يرجع بالأساس للدور المحدد من قبل الإدارة الأمريكية والتي رسمت لها هامش التحرك.

كذلك ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى مثل إيران، مصر وهو ما سيحد من فاعلية الدور والنموذج التركي في المنطقة العربية[37]، مع أن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية قد يكشف بشكل أكبر عن الإشكالات الكامنة في الرؤية التركية، وحدود أدوارها ومحدودية قدرتها على تحقيق اختراقات ملموسة في قضايا المنطقة بما قد يؤثر سلبا على الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، في حال عدم قدرته على التكيف مع ما تستجيب له تغيرات الأوضاع في المنطقة.

ب- تراجع جاذبية النموذج التركي:

اعتمد النموذج التركي نهجا واقعياً، أحتفظ بعلاقات إستراتيجية مع جميع دول الجوار، لكن المشهد اليوم مختلف داخل تركيا وخارجها، بشهادة السياسيين الأتراك الذين نسمع منهم نقداً شديداً للأداء السياسي لحكومة أردوغان، وتحديداً ما يتعلق بالسياسة الخارجية التي أعترف وزير خارجيتها بأنها كانت غير موفقة[38]، والخلل الكبير كان خلال ما عرف بسنوات الحراك العربي وتذبذب مواقفها، حيث انغمست تركيا بشكل كبير في الشأن العربي جعل السياسة التركية تتخلى عن استخدام قوتها الناعمة تجاه المنطقة منذ ذلك الوقت، وتنحرف عن سياسة - صفر مشاكل- التي تنص على أخذ مسافة واحدة من الجميع[39]، أي رفض الانحياز إلى طرف ضد آخر في النزاعات الإقليمية، وما تسمعه ممن كانوا سابقاً حلفاء لأردوغان من القوى التركية أن تركيا اليوم تحقق خسائر نتيجة تصرف الحكومة التركية باعتبارها حزبا وتنظيما وليس كدولة، فتركيا اليوم في علاقة متوترة وأشبه بالقطعية مع مصر، أما سوريا فدخل معها في قطيعة نتيجة تبنيه خيار إسقاط النظام السوري وكانت الحدود التركية الأكثر تأثيراً في إدخال السلاح والمقاتلين من كل التوجهات والجنسيات، يحدث هذا بعدما وصلت العلاقة بينهم إلى أعلى مستوى قبل سنوات.

كما أن عودة الأدوار القيادية التقليدية من قبيل الدور المصري، من شأنه تقليل حالة الفراغ الإقليمي التي مثلت أحد مصادر بروز الدور التركي خلال السنوات الأخيرة.

ج- تعزيز الدور التركي- زيادة فاعليته-:

هذا التصور يقوم على أساس تعزيز الحضور التركي في المنطقة بأبعاده المختلفة مع العمل على زيادة جاذبيته وتأثيراته ونواتجه، وتزداد احتمالات هذا التصور حال نجاح نخبة صنع السياسة الخارجية التركية في تطوير رؤية جديدة تستجيب للتطورات في المنطقة، وعدم تأثرها داخليا بشكل سلبي بموجات المطالبة بالتغيير في المنطقة، مع إحداث هذه الموجة تغيرات ملحوظة في قدرات دول المنطقة وكياناتها[40]، لهذا يتوقع كثير من المحللين بأن السياسة الخارجية التركية سيكتب لها مزيد من النجاح في المنطقة العربية، ليس لأنها ناجعة بل لأن دول المنطقة تعيش حالة من انعدام الوزن في الفضاء العالمي[41]، فالدول العربية كحال الغريق الذي يتعلق بقشة، وسياسة تركيا هي القشة التي لا يريدون أن يفلتوا منها، لأنهم إذا فعلوا سيجرفهم التيار، لكن الواقع شئ آخر وما تفعله تركيا ليس إلا سياسة خارجية تسعى إلى مكاسب والمحافظة على مصالح شأنها شأن سائر الدول، و أن تحقيقها مرتبط بإرادات خارجية تطابقت مصالحها مع مصالح تركيا، وإذا وقع خلل في التطابق وتعارضت المصالح، فإن الخاسر الأكبر سيكون بالتأكيد الدول العربية التي تعلقت بقشة[42].

خاتمة:

تختلف الآراء حول مدى أهلية تركيا لدور النموذج في المنطقة للدول العربية، فتحليل جاذبية السياسة التركية وأدائها في المجالات المختلفة كشفت عن صعوبة الجزم بتفوق تركي واضح يدفع إلى التسليم بأهلية أداء دور النموذج دون جدال، ولكن ذلك لا ينقص من حجم الجهود والإنجازات المبذولة من قبل حكومة حزب العدالة والتنمية فيما يخص تحسين القدرات التركية، وتدليل العقبات التي تواجهها، وإن كانت هذه السياسات ذاتها تواجه بضغوط داخلية وخارجية، نتج عنه تذبذب في أداء تركيا في المجالات المختلفة منها:

تزايد حدة الاستقطاب السياسي داخل تركيا بين حزب العدالة والتنمية ومعارضيه على خلفية الانقسام الإسلامي العلماني، أو على الأقل الاختلاف حول تفسير العلمانية.

- عودة المدخل الأمني في التعامل مع القضية التركية وتأثيرات ذلك السلبية على قدرة تركيا تقديم نموذج للتعامل السلمي مع قضايا التنوع الإثني.

إضافة إلى الصراعات الخارجية للدور والناشئة نتيجة تعدد التصورات والتوصيفات الخارجية المطروحة لأبعاد النموذج التركي، نتيجة عدم وضوح وغموض الأفعال والسلوكات التركية وخلفياتها، لكن كل ذلك لا يقلل من أهمية الحالة –النموذج- التركية ومتابعتها من قبل الأطراف المختلفة داخل المنطقة وخارجها، خاصة وأن تركيا تقدم نمطا لتكيف حركات الإسلام السياسي مع الضغوط الداخلية والخارجية، خاصة وأنها أعطت أمثلة في تغليب الاحتكام إلى الآليات الديمقراطية في إدارة الخلاف.

تطيق النموذج التركي في المنطقة العربية محل خلاف بكل تأكيد بين معجب وداعي لتقليد، وبين مقاطع ورافض له تماما، وهذا لن يكون بطبيعة الحال في مصلحة أنقرة التي عملت الكثير لتلميعه آخذة بعين الاعتبار الحركية السياسية والاقتصادية الراهنة بالمنطقة، ولا شك أن هناك بالفعل حوافز قوية بالنسبة لتركيا تدفعها لانتهاج إستراتيجية القوة الناعمة، مع ذلك شئنا أم أبينا لن يتفق تماما اقتراح هذا النموذج مع العالم العربي وخصوصيته، والذي يتراوح بين الإحباط والتوجس منه إلى الابتعاد عنه، مما قد يؤدى إلى تدهور العلاقات التركية مع عديد دول المنطقة، هذه المخاطر يجب أن تكون محسوبة بدقة، إذا أرادت تركيا الحفاظ على دورها الراهن بالمنطقة كقوة لينة صاعدة، لا أن تدفع لتصدير النموذج التركي بكل صراحة وعلانية إلى بقية الدول.

بالتالي، يجب على تركيا أن تقيم بحذر مخاطر تعاملها بسياسة خارجية متغيرة، في ظل التغيرات التي تشهدها المنطقة، لا أن تنغمس وتنخرط في قضاياها، فتفقد بذلك بريقها ويضيع جزء كبير من انجازاتها.

قائمة المراجع:

1- الجمال، أحمد مختار: الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة- سلسلة كتاب الجمهورية: 2010).

2- معوض، علي جلال: السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، في: (مجموعة مؤلفين): تركيا- دراسة مسحية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية: 2012) ص 245.

3- محفوظ، عقيل سعيد: السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012).

4- عبد المنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات (القاهرة، مركز الجمهورية للنشر والترجمة والتوزيع: 2012)

5- نوفل، ميشال: عودة تركيا إلى الشرق: الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1(بيروت، الدار العربية للعلوم: 2010).

6- تشاندار، جنكيز: العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية (ترجمة: مختار نور الدين) في: (مجموعة مؤلفين): عودة العثمانيين: الإسلامية التركية، ط4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث: 2012).

7- سليم، محمد السيد: "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي"، في (مجموعة مؤلفين)، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012).

8- هلال، رضا محمد: "المشروعات التركية للتعاون الإقليمي"، أوراق أسيوية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، عدد 43: أفريل 2002).

9- الخطيب، معتز: ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، شرق نامة (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد: 07، أكتوبر 2010) .

10- يشيلطاش، مراد وثيلجي، اسماعيل نعمان: "السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية"، تقارير إستراتيجية، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات: 2013)

11- التقرير الإستراتيجي العربي: 2011- 2012 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013)

12- الغندور، عبير: "جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، المجلة العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد33: 2012).

13- خلف، عارف محمد: "الدور التركي الإقليمي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد05: 2010.

14- معوض، علي جلال: الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، : 2009).

15- عباس، تائر: تحولات السياسة التركية: مصالح أم أهواء؟ "الشرق الأوسط" العدد 115251، 18 (جوان) 2010.

16- محيو، سعد، تركيا تتعرب .. فهل يتبنى العرب النموذج التركي؟، القبس، العدد 14386، 17 جوان 2013.

17-Allon Bar, Turkish Foreign Policy Survey: Directions and Dilemmas in 2007, International Affairs (Vol XI, Autumn-Winter 2006) pp 37-57

18- سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة، جريدة العالم في:

http: //www. alaalem.com/ index. php?aa=news&id22=16599

19- باتريك سيل، تركيا والأكراد وإسرائيل، في الموقع:

http: almalf press.net/? d/7/ 8id= 96236

20- العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، في:

العلاقات-المدنية-العسكرية-في-عهد- حزب- ا

http: //rouyaturkiyyah.com

21- بوش يشيد بتركيا خلال زيارة لأنقرة، في:

http: //news.bbc.co.uk/hi/arabic/ middle_east_news/newsid_3844000/3844629.stm

الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، رؤية تركية، في الموقع:

*http: //rouyaturkiyyah.com*الاقتصاد

التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، في الموقع:

http://www.aljazeera.net/news/ archive? Archiveld =1060581

22- انظر: علي حسن باكير، الاقتصاد التركي معجزة حزب العدالة والتنمية، في الموقع:

http://alibakeer.maxtoobblog.com /528113

23- باسم الطويسي، القوة الناعمة التركية الجديدة، الغد الأردنية، 06 أكتوبر 2009، في الموقع:

http: //www.alghad.com/m/articles /539359-

24- محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا ....اردوغان من فرصة إلى عبئ، في الموقع:

http: //www.acrseg.org/36638

25- محمد نور الدين: تركيا إلى أين .... دور وتحديات، في:

www.estqlal.com/article.php?id=28497

26-سميح المعايطة: تراجع النموذج التركي، في:

http://www.alrai.com/article/ 630050. html

27-جاك جوزيف أوسي: أسباب فشل النموذج التركي في المنطقة العربية، الحوار المتمدن في:

http: //www.ahewar.org/debat/ show. art.asp?aid=389455

28-ألبر دادا، الانتفاضات العربية .. ومناقشة النموذج التركي، في:

http://dr-khaled.net/ index.php? option=com_content&view=article&id=343: 2014-08-06-11-56-52&catid=39: -2014&Itemid=59

29-See more at:

http: //www.alaraby.co.uk/ opinion/ 975cd3c2-0e49-43d3-9448-809b1e5da3fe

30-with EU on mind, turkey seeks to boost role for Mideast Peace. In: http: //www.middle-east-online.com/ english/?id=29895

الهوامش:

(1) جنكيز تشاندار، "العثمانية الجديدة والشرق الأوسط: رؤية تركية" (ترجمة: مختار نور الدين) في: (مجموعة مؤلفين): عودة العثمانيين: الاسلامية التركية ط4 (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث: 2012) ص 234)235

وكذلك: رضا محمد هلال، المشروعات التركية للتعاون الإقليمي، أوراق أسيوية (جامعة القاهرة، مركز الدراسات الأسيوية، عدد 43: أفريل 2002) ص03

* سياسي تركي ليبرالي بارز يعرف بمهندس العثمانية الجديدة، تولى رئاسة الوزراء من 1983 إلى 1989، كما تولى رئاسة الجمهورية من سنة 1989 إلى 1993" ثامن رئيس للجمهورية"، تميزت فترة توليه السلطة بإعطائه دفعة قوية لإعادة علاقات تركيا مع الغرب وتوجيه اقتصاد تركيا نحو الخوصصة.

(2) ميشال نوفل: عودة تركيا إلى الشرق: الإتجاهات الجديدة للسياسة التركية، ط1 (بيروت، الدار العربية للعلوم: 2010) ص15

(3) تائر عباس: تحولات السياسة التركية: مصالح أم أهواء؟ "الشرق الأوسط" العدد 115251، 18 (جوان) 2010.

(4) سعد شاكر شبلي، التجربة التركية في الديمقراطية الحديثة، جريدة العالم في:

http://www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=16599

(5) ألبر دادا، الانتفاضات العربية.. ومناقشة النموذج التركي، في: http://dr-khaled.net/index.php?

option=com_content&view=article&id=343:2014-08-06-11-56-52&catid=39:-2014&Itemid=59

(6) معتز الخطيب، ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، شرق نامة (القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، العدد: 07، أكتوبر 2010) ص 74

* بول وولفويتز: واحد من أبرز صقور الإدارة الأمريكية وأحد أهم منظري سياستها الخارجية، يؤمن بأن لدى بلاده مهمة تقضي بنشر الديمقراطية والحريات في العالم على الطريقة الأمريكية. كان مسئولاً عن الشرق الأقصى في وزارة الخارجية، تولى عدة مناصب آخرها منصب مساعد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد، كما يعتبر وولفويتز أحد أكبر داعمي التوجه الإسرائيلي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية الأمريكية

(7) معتز الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 75.

(8) محمد السيد سليم، "الأدوار التركية الجديدة في الوطن العربي: البديل والنموذج الإستراتيجي"، في (مجموعة مؤلفين)، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012) ص 465

(9) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: 2009) ص 154.

(10) See more at:

http://www.alaraby.co.uk/opinion/975cd3c2-0e49-43d3-9448-809b1e5da3fe #sthash.yBH5BmVA.dpuf

(11) ibid

(12) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، مرجع سبق ذكره، ص 146

(13) "تصاعد الجدل حول النموذج التركي" التقرير الإستراتيجي العربي: 2011- 2012 (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2013) ص219

(14) علي جلال عبد الله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002- 2007، مرجع سبق ذكره، ص 155

(15) Allon Bar, Turkish Foreign Policy Survey: Directions and Dilemmas in 2007, International Affairs (Vol XI, Autumn-Winter 2006) pp 37-57

(16) عقيل سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية- التغيير، ط1 (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: 2012) ص 40

(17) عبير الغندور، "جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، عدد33: 2012) ص 116

(18) سعد محيو، تركيا تتغرب.. فهل يتبنى العرب النموذج التركي؟، القبس، العدد 14386، 17 جوان 2013، ص05

(19) باتريك سيل، تركيا والأكراد وإسرائيل في الموقع:

http:almalf press.net/? d/7/8id=96236.

(20) العلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية: التطورات والتحديات الرئيسة، في:

العلاقات- المدنية- العسكرية- في- عهد- حزب- !http://rouyaturkiyyah.com

(21) بوش يشيد بتركيا خلال زيارة لأنقرة، في:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east news/newsid_3844000/3844629.stm

(22) with EU on mind، turkey seeks to boost role for Mideast Peace. In: http://www.middle-east-online.com/english/?id=29895

(23) الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، رؤية تركية، في الموقع: http://rouyaturkiyyah.com

(24) الاقتصاد التركي يحقق قفزات رغم البطالة والديون، في الموقع: http://www.aljazeera.net/news/archive?Archiveld=1060581

(25) المصدر نفسه.

(26) انظر: علي حسن باكير، الاقتصاد التركي معجزة حزب العدالة والتنمية، في الموقع:

http://alibakeer.maxtoobblog.com/528113

(27) المصدر نفسه.

(28) ممدوح عبد المنعم، تركيا والبحث عن الذات (القاهرة، مركز الجمهورية للنشر والترجمة والتوزيع: 2012) ص 39- 55

(29) باسم الطويسي، القوة الناعمة التركية الجديدة، الغد الأردنية، 06 أكتوبر 2009، في الموقع:

http://www.alghad.com/m/articles/539359-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D8%A9

(30) تصاعد الجدل حول النموذج التركي: التقرير الإستراتيجي العربي 2011- 2012 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: 2013) ص223

(31) المرجع السابق: ص 223

* وفقا للدستور التركي مهمة حماية النظام العلماني للدولة منوطة بالجيش، وهو الأمر الذي أدى إلى تدخله عدة مرات في الوضع السياسي، ويمكن تلمس ذلك في أربع مرات "انقلابات" حدثت في أقل من أربعين سنة لتغيير حكومات، سنوات: 1960،1971،1980، وانقلاب 1997.

(32) محمد نور الدين: تركيا إلى أين .... دور وتحديات، في:
www.estqlal.com/article.php?id=28497

(33) محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 476

(34) محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا ....اردوغان من فرصة إلى عبئ، في الموقع:
http://www.acrseg.org/36638

(35) مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثيلجي: السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية "تقارير"، (الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات: 2013) ص 06

(36) علي جلال معوض: "السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية"، في: (مجموعة مؤلفين): تركيا- دراسة مسحية (القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية: 2012) ص 245

(37) عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، العدد 05:2010 ص 19

(38) سميح المعايطة: تراجع النموذج التركي، في:
http://www.alrai.com/article/630050.html

(39) جاك جوزيف أوسي، أسباب فشل النموذج التركي في المنطقة العربية، الحوار المتمدن عدد 4293 في الموقع:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=389455

(40) علي جلال معوض: السياسة الخارجية التركية في المنطقة العربية في عهد حكومات العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص 246

(41) أحمد مختار الجمال، الطموحات والتوازنات الإقليمية للدول غير العربية، (القاهرة: دار الجمهورية للصحافة- سلسلة كتاب الجمهورية: 2010) ص150

(42) المرجع نفسه، ص 150